نحو أبي عبيدة معمر بن المثنى

موسى بن مصطفى العبيدان

أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية

كليّة المعلمين بتبـوك

الذي نذهب إليه أن هناك نحواً كان موجوداً في القرن الأول الهجري انتهى إلى عالمين جليلين متعاصرين، هما عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (٦٥هـ- ١٥٤هـ)، وكلاهما أخذ عن تلاميذ أبي الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ)، فعبد الله بن أبي إسحاق أخذ النحو عن يحيى بن يعمر العدواني (ت ١٢٩هـ)[١] وغيره، وأبو عمرو بن العلاء أخذ النحو عن نصر بن عاصم الليثي (ت ٨٩هـ)[٢] وغيره، وقد اشتهرا في هذا الفن حتى أصبح كلٌّ منهما رأساً فيه في زمنهما، فعبد الله كان « أعلم أهل البصرة.... ففرع النحو وقاسه.... وكان رئيس الناس وواحدهم »[٣]. أما أبو عمرو، فقد روى أبو حاتم السجستاني (ت ٢٤٨هـ) عن الأصمعي (ت ٢١٦هـ) قال: قال أبو عمرو: كنت رأساً والحسن حي[٤]، يعني الحسن البصري (ت١١٠هـ). وعلى يد هذين العالمين نما علم النحو واتضحت معالمه ومنهجه، فقد كان ابن أبي إسحاق: « أول من بعج النحو، ومد القياس وشرح العلل »[٥]، وأبو عمرو كان يتشدد في القياس، ويأخذ في الاضطراد في القواعد[٦]، إلا أن عبد الله بن أبي إسحاق يتقدمه في النحو، قال الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ): « ... فكان عبد الله يقدم على أبي عمرو في النحو، وأبو عمرو يقدم عليه في اللغة »[٧].

(١) أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، مراتب النحويين، ص: ١٣، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر.

(٢) ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص: ١٣، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط ٣ عام ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن.

(٣) مراتب النحويين، ص: ٢١.

(٤) المرجع السابق، ص: ١٥.

(٥) الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، ص: ٣١، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، دار المعارف - مصر.

(٦) ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ص: ٢٧، ط: ٧، دار المعارف - مصر.

(٧) مراتب النحويين، ص: ١٤.

وعن طريق هذين العالمين عبر علم النحو واللغة إلى علماء القرن الثاني، فعن عبد الله بن أبي إسحاق أخذ النحو عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩هـ)[١]، وأخذ النحو عن عيسى بن عمر الخليل بن أحمد[٢]، وسيبويه (ت١٨٠هـ)[٣]، وأبو جعفر الرؤاسي (١٨٧هـ)[٤]، ويقال: إن يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) أخذ عنه[٥]، والكسائي (ت ١٨٩هـ)[٦]، وأبا زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ)[٧]، وأبا عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ)[٨]، والأصمعي[٩]، وحماد بن سلمة بن دينار (ت١٦٩هـ)[١٠]. أما أبو عمرو بن العلاء فقد أخذ عنه أبو محمد يحيى بن المبارك (ت٢٠٢هـ)[١١]، ويونس بن حبيب[١٢]، والخليل بن أحمد[١٣]، والكسائي[١٤]، وأبو زيد الأنصاري[١٥]، وأبو فيد مؤرج السدوسي

(١) المعري، المفضل بن محمد بن مسعر، تاريخ العلماء النحويين، ص: ١٣٥، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، ط عام ١٤٠١هـ- ١٩٨١م، طباعة ونشر: إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض.

(٢) نزهة الألباء، ص: ٢٩.

(٣) تاريخ العلماء النحويين، ص: ١٠٩.

(٤) المرجع السابق، ص: ١٩٤.

(٥) المرجع السابق، ص: ١٢١.

(٦) المرجع السابق، ص: ١٩١.

(٧) مراتب النحويين، ص: ٣٩ - ٤٠.

(٨) المرجع السابق، ص: ٣٩ - ٤٠.

(٩) المرجع السابق، ص: ٣٩ - ٤٠.

(١٠) المرجع السابق، ص: ٦٦.

(١١) تاريخ العلماء النحويين، ص: ١١٤.

(١٢) المرجع السابق، ص: ١٢١.

(١٣) المرجع السابق، ص: ١٢٣.

(١٤) المرجع السابق، ص: ١٩١.

(١٥) نزهة الألباء، ص: ١٠١.

(ت١٩٥هـ)[١]، وأبو الخطاب الأخفش (ت١٧٧هـ)[٢]، وأبو عبيدة معمر بن المثنى[٣]، والأصمعي[٤].

وقد كان في زمن عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء نحويون آخرون أسهموا في دفع حركة تطور علم النحو في القرن الثاني الهجري، ولكن لم يكونوا في شهرة هذين العالمين، ومن هؤلاء العلماء مسلمة بن عبد الله الفهري، وكان يقال له: مسلمة النحو[٥]، وبكر بن حبيب السهمي[٦]، وأبو سفيان بن العلاء (ت ١٦٥هـ) أخو أبي عمرو بن العلاء[٧].

وعلى يد علماء القرن الثاني أصبح علم النحو أكثر نضجاً فتحددت موضوعاته، وتعددت الآراء فيه، وله علماؤه ومناهجه وكتبه، ولعل أبرزها كتاب سيبويه الذي حوى أكثر آراء علماء عصره النحوية، وبخاصة آراء الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، « ولما مات سيبويه قيل ليونس: إن سيبويه ألف كتاباً من ألف ورقة في علم الخليل، فقال يونس: ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كله ؟ جيئوني بكتابه. فلما نظر في كتابه، ورأى ما حكى قال: يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه، كما صدق فيما حكى عني »[٨].

وفي هذا الجو النحوي خلال القرن الثاني الهجري نشأ أبو عبيدة بن المثنى، فقد ولد ـ على أصح الآراء ـ عام (١١٠هـ)، وتوفى عام (٢٠٩هـ، وقيل: ٢١٠هـ،

(١) نزهة الألباء، ص: ١٠٥.

(٢) مراتب النحويين، ص: ٢٣.

(٣) المرجع السابق، ص: ٣٩ ـ ٤٠.

(٤) المرجع السابق، ص: ٣٩ ـ ٤٠.

(٥) تاريخ العلماء النحويين، ص: ١٣٨.

(٦) المرجع السابق، ص: ١٣٨.

(٧) المرجع السابق، ص: ١٥٠.

(٨) طبقات النحويين واللغويين، ص: ٥٢.

وقيل: ٢١١هـ، وقيل: ٢١٣هـ)[١].

مكانة أبي عبيدة النحوية:

نشأ أبو عبيدة في القرن الثاني، فتلقى علم النحو عن أعظم أعلامه شهرة، فقد أخذ عن عيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء، وأبي الخطاب الأخفش[٢]، وكان معاصراً للخليل بن أحمد، وقد حكى عنه[٣]، وأخذ عن يونس بن حبيب، يقول أبو حاتم السجستاني: «سمعت أبا عبيدة يقول: اختلفت إلى يونس أربعين سنة أملأ كل ألواحي من حفظه»[٤]، «وكان النحو أغلب عليه»[٥]، وكان يجلس في مسجد يونس بن حبيب للتدريس[٦].

وعلى الرغم من كون أبي عبيدة قد درس النحو على يدي أشهر علماء القرن الثاني فإنا نجد أن بعض العلماء القدامى ينتقص من مكانته النحوية، وهما فريقان:

الفريق الأول: يرى أن أبا عبيدة لا يعرف في النحو شيئاً، وصاحب هذا الرأي الفراء (ت٢٠٧هـ) وكان معاصراً له، فقد وصفه بعدم معرفته بالعربية[٧]. ومصطلح «العربية» الذي شاع استعماله في القرن الثاني وأوائل القرن الثالث

(١) ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ج ٥، ص: ٢٤٢ - ٢٤٣، تحقيق: إحسان عباس، ط عام ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، دار صادر - بيروت.

(٢) نزهة الألباء، ص: ٤٤.

(٣) أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج ٢، ص: ٣٩٥، تحقيق: مصطفى أحمد النحاس، ط ١ عام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، مطبعة النسر الذهبي.

(٤) مراتب النحويين، ص: ٢١.

(٥) المرجع السابق، ص: ٢١.

(٦) طبقات النحويين واللغويين، ص: ١٧٨.

(٧) الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، ج ١، ص: ٨ عام ١٩٨٠م، عالم الكتب بيروت.

يرادف مصطلح « النحو »، وهو كذلك عند سيبويه[١]، وابن سلام (٢٣١هـ)[٢]، وقد تابع الفراء في ذلك علماء منهم الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)[٣]، ولم يقتصر طعن الفراء على شخص أبي عبيدة، بل تعداه إلى كتابه (مجاز القرآن)[٤]، وكذلك فعل معاصره الأصمعي[٥] أيضاً، وأبوحاتم السجستاني[٦].

الفريق الثاني : اعترف لأبي عبيدة بمكانته النحوية، ولكن قدم عليه غيره، ومن هؤلاء محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، إذ يرى أن الأصمعي أعلم بالنحو منه[٧].

ولعلنا قبل مناقشة رأي الفريق الأول نذكر الأمور الآتية عن أبي عبيدة :

أ ـ لزم أبو عبيدة يونس بن حبيب أربعين سنة يأخذ العلم عنه، وكان النحو أغلب عليه.

ب ـ كان في القرن الثاني ثلاثة من أئمة الناس في اللغة والشعر، وعنهم أخذ جل ما في أيدي الناس من هذا العلم، بل كله، وهم : أبو زيد الأنصاري، وأبو عبيدة، والأصمعي .وكلهم أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر،وأبي الخطاب الأخفش، ويونس بن حبيب[٨].

(١) سيبويه، عمرو بن بشر بن قنبر، الكتاب، ج ١، ص: ١٢، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.

(٢) الجمحي، محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، ج ١، ص:١٢، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني ـ القاهرة.

(٣) المرادي، الحسن بن قاسم، الجني الداني في حروف المعاني، ص: ١٩١ ـ ١٩٢، ص: ٥٣٨، تحقيق: فخر الدين قباوة وزميله، ط ٢ عام ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.

(٤) البغدادي، أحمد بن علي الخطيب، تاريخ بغداد، ج ١٣، ص: ٢٥٥، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

(٥) المرجع السابق، ج ١٣، ص: ٢٥٥.

(٦) طبقات النحويين واللغويين، ص: ١٧٦.

(٧) ابن النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، ص: ٧٨، تعليق: إبراهيم رمضان ط١ عام ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م، دار المعرفة ـ بيروت، لبنان، وانظر كذلك كتاب تاريخ العلماء النحويين، ص: ٢١٣.

(٨) مراتب النحويين، ص: ٤٠.

جـ ـ كان أبو عبيدة ثالث ثلاثة من اللغويين الأعلام، عاشوا في القرن الثاني الهجري، وهم: سيبويه والفراء وأبو عبيدة[١].

د ـ أخذ عن أبي عبيدة أبو عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)، وعلي بن المغيرة (ت ٢٣٢هـ)، وأبو عثمان المازني (ت٢٤٩هـ)، وأبو حاتم السجستاني، وعمر بن شبه (ت ٢٦٢هـ)، والتوزي (ت٢٣٠هـ)، ودماذ أبو غسان[٢].

ومما تقدم ندرك أن أبا عبيدة ثالث ثلاثة في علم اللغة، وفي علم النحو، وأنه أخذ العلم عن علماء كبار، وأنه تتلمذ على يديه جماعة من العلماء.

بعد ذلك نقول: إن المتتبع لآراء أبي عبيدة النحوية المبثوثة في كتابه (مجاز القرآن)، وبعض الكتب النحوية، يدرك أنه أمام عقلية ذات مكانة نحوية جديرة بالاحترام والتقدير، عقلية تتسم بحرية التفكير، وجرأة في الحكم، وعدم «التقيد بالقيود التي كانت المدرستان البصرية والكوفية تضعانها لفهم النصوص العربية»[٣]، وهذا المنهج الذي اختطه أبو عبيدة لنفسه لم يرض بعض معاصريه كالفراء والأصمعي. وأبو عبيدة فيما يورده من آراء نحوية يستشهد عليها بما يرويه عن العرب،ففي قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ﴾، يرى أن «(لا) من حروف الزوائد لتتميم الكلام والمعنى إلغاؤها»[٤]، واستشهد على رأيه هذا بقول العجاج[٥]:

فِيْ بِئْرٍ لا حُوْرٍ سَرَى وما شَعَرْ

(١) المطعني، عبد العظيم، المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع، ص: ٣٧، ط ١، مكتبة وهبة ـ القاهرة.

(٢) السيرافي، الحسن بن عبد الله ـ أخبار النحويين البصريين، ص: ٨٣، تحقيق: طه الزيني وزميله، ط ١ عام ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م، ملتزم الطبع والنشر: مصطفى البابي الحلبي بمصر.

(٣) أبو عبيدة، معمر بن المثنى، مجاز القرآن ط ١، ص: ١٩، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

(٤) المرجع السابق، ج ١، ص: ٢٥.

(٥) الأصمعي، عبد الملك بن قريب، ديوان العجاج، ص: ٧٢، تحقيق: عزة حسن ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م، دار الشرق العربي ـ بيروت.

أي: في بئر حور، أي: هلكة[١]، وبقول الشاعر[٢]:

وَيَلْحَيْنَنِي فِي اللَّهْوِ أَلاَّ أُحِبَّه وَلِلَّهْوِ دَاعٍ دَائِبٌ غَيْرُ غَافِلِ

والمعنى: ويلحيننني في اللهو أن أحبه[٣]. فـ«لا» عند أبي عبيدة في قوله تعالى (ولا الضالين) تأكيد؛ لأنه نفي فأدخلت «لا» لتوكيد النفي. ومع كثرة الشواهد التي أوردها أبو عبيدة للتدليل على زيادة «لا» في الإثبات والنفي[٤]؛ فإن الفراء لم يقنعه ذلك، فذهب إلى تخطئة أبي عبيدة في هذه المسألة؛ لأن الفراء يرى أن «لا» لا تزاد إلا في النفي، ولهذا تأول بيت العجاج الذي استشهد به أبو عبيدة، فاعتبر «لا» نافية وليست زائدة، أي في بئر لا ترد شيئاً[٥]، والقول بزيادة «لا» في الإيجاب أخذ به أبو جعفر النحاس (ت ٣٠٧هـ)[٦].

وتابع أبا عبيدة على رأيه في زيادة «لا» في الإيجاب جماعة، منهم: ابن دريد (ت ٣٢١هـ)، والأزهري (ت ٣٧٠هـ)، والجوهري (ت ٣٩٣هـ)[٧].

ومما يدل على مكانته النحوية أخذ بعض العلماء الذين أتوا من بعده بآرائه في بعض المسائل، ومن ذلك مسألة زيادة «إذ»، فقد ذكرت لـ«إذ» بعض المعاني أحدها التوكيد، وذلك بأن تحمل على الزيادة، قاله أبو عبيدة وتبعه ابن قتيبة (ت٢٩٦هـ)، وحملا عليه آيات منها قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلمَلاَئِكَةِ﴾[٨]

(١) مجاز القرآن، ج ١، ص: ٢٥ ـ ٢٦.

(٢) الأحوص، عبد الله بن محمد، شعر الأحوص الأنصاري، ص: ١٧٩، جمعه وحققه: عادل سليمان جمال، طبع ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ـ القاهرة.

(٣) مجاز القرآن، ج ١، ص: ٢٦.

(٤) المرجع السابق، ج ١، ص: ٢٥ ـ ٢٧.

(٥) معاني القرآن ج ١، ص: ٨.

(٦) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، ج ٣، ص: ٥٥٢، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني ـ بغداد.

(٧) البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب، ج ٢، ص: ٩٥، ط ١، دار صادر ـ بيروت.

(٨) سورة البقرة، آية: ٣٠.

أي: وقال ربك للملائكة[١]، وكذلك في مسألة «لات»، فقد ذهب أبو عبيدة وتبعه ابن الطراوة (ت ٥٢٨هـ) إلى أن لات في «لات حين» كلمة وبعض كلمة؛ وذلك أنها «لا» النافية، والتاء زائدة في أول الحين[٢].

وذهب أبو عبيدة إلى أن (أفعل) التي أصلها أن تكون للتفضيل قد تخرج إلى معنى (فاعل) و (فعيل)، ولا يلحظ فيها معنى التفضيل، وتبع أبا عبيدة ناس من المتأخرين[٣].

وهناك جانب مهم لا يمكن إخفاؤه للتدليل على مكانة أبي عبيدة النحوية، ألا وهو اتفاقه في بعض المسائل مع بعض النحويين، ومن ذلك معنى «أم» المنقطعة، فقد ذهب أبو عبيدة إلى أنها بمعنى ألف الاستفهام، وذهب إليه الفراء في بعض المواضع[٤]، ومن ذلك أيضاً جواب القسم إذا كان مقروناً باللام داخلة على المضارع المؤكد بالنون، فهل يجوز أن يتقدم معمول لما بعدها عليها؟ فقد أجازه مطلقاً أبو عبيدة والفراء، وجعلا منه قوله تعالى: ﴿قَالَ فَالحَقُّ وَالحَقَّ أَقُولُ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ﴾[٥]، فقد جوّزا في الأول (الحق) أن يكون منصوباً بـ (لأملأنَّ)، كأنه قال: لأملأن حقاً[٦].

وهناك بعض المسائل النحوية مما خالف فيه أبوعبيدة بعض معاصريه، أو تفرد بها، مما يدل على استقلالية في التفكير، وحرية في إبداء الرأي النحوي، فمما

(١) ابن هشام، جمال الدين، مغني اللبيب، ص: ١١٥ - ١١٦، تحقيق: مازن المبارك وزميله، ط ٥ عام ١٩٧٩م، دار فكر - بيروت.

(٢) المرجع السابق، ص: ٣٣٥.

(٣) ارتشاف الضرب، ج ٣، ص: ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٤) المرجع السابق، ج ٢، ص: ٦٥٤.

(٥) سورة: ص، آية: ٨٤ - ٨٥.

(٦) ارتشاف الضرب، ج ٢، ص: ٤٩٢ - ٤٩٣.

خالف فيه بعض معاصريه ذهابه إلى أن «عن» تجيء زائدة كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾(١)، أي: يخالفون أمره، وذهب سيبويه إلى أن «عن» لا تأتي زائدة(٢)، ومما تفرد به أبو عبيدة قوله بزيادة «إذا»(٣).

ولا يعني كل ما تقدم أن أبا عبيدة لا توجد عنده بعض الآراء النحوية الضعيفة، فقد ضعف النحاة قوله باشتقاق «إياك»(٤)، وذهب إلى الإشمام في قوله تعالى: (لا تَأْمَنَّا)(٥)، وهذا القول مردود عند النحويين(٦).

أما عن الانتقاص من مكانة أبي عبيدة النحوية من خلال الطعن في كتابه (مجاز القرآن)، فإن القيمة العلمية لكتاب المجاز لا يمكن إنكارها، فقد ذكر محمد سزكين: أن كتاب «مجاز القرآن» لأبي عبيدة ظل مرجعاً أصيلاً طوال العصور لكثير من علماء اللغة وغيرهم، أمثال ابن قتيبة والبخاري والطبري وأبي عبد الله اليزيدي والزجاج وابن دريد وأبي بكر السجستاني وابن النحاس والأزهري والجوهري وأبي عبيد الهروي وابن حجر العسقلاني(٧)، فضلاً عن إشادة بعض المعاصرين به مثل: محمد حسين آل ياسين(٨)، وإبراهيم مصطفى(٩)، وعبدالعظيم المطعني(١٠).

(١) سورة النور، آية: ٦٣ .

(٢) ارتشاف الضرب، ج ٢، ص: ٤٤٨ .

(٣) المرجع السابق، ج ١، ص: ،

(٤) المرجع السابق، ج ١، ص: ٤٧٤ .

(٥) سورة يوسف، آية: ١١ .

(٦) إعراب القرآن، ج ٢، ص: ١٢٧ للنحاس.

(٧) مقدمة مجاز القرآن ج ١، ص: ١٧ .

(٨) آل ياسين، محمد حسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص: ١٠٨ ـ ١١٢، ط ١ عام ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م، دار مكتبة الحياة، بيروت.

(٩) مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، ص: ١٢، ط عام ١٩٥٩م، لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة.

(١٠) المجاز في اللغة والقرآن ج ١، ص: ٣٧ ـ ٦٠ .

ولعل المنهج الذي اتبعه أبو عبيدة في كتابه (مجاز القرآن) هو الذي جعل معاصريه وهم: الفراء وأبو حاتم السجستاني والأصمعي يعيبون عليه كتابه، وينتقصون من قيمته العلمية. فأبو عبيدة اعتمد في كتابه المجاز على عقله وفهمه في تفسير القرآن الكريم مرفوداً بمحفوظه الواسع من كلام العرب، ولم يتوقف عند الأسس والقواعد التي سنها علماء اللغة والنحو في عصره، فاعتبروا هذا المنهج خروجاً على المألوف، وأنه يقول في القرآن بمحض رأيه. وشيء من هذا يتضح من المحاورة التي جرت بين أبي عبيدة والأصمعي، فقد «بلغ أبا عبيدة أن الأصمعي تعيَّب عليه تأليفه المجاز في القرآن، وأنه قال: يفسر كتاب الله برأيه، قال: فسأل عن مجلس الأصمعي في أي يوم هو؟ فركب حماره في ذلك اليوم، ومر بحلقة الأصمعي. فنزل عن حماره، وسلم عليه، وجلس عنده، وحادثه، ثم قال له: يا أبا سعيد، ما تقول في الخبز؟ أي شيء هو؟ قال: هو الذي نأكله ونختبزه، فقال له أبو عبيدة: قد فسرت كتاب الله برأيك. فإن الله قال: ﴿أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزاً﴾[1]، فقال الأصمعي: هذا شيء بان لي فقلته، لم أفسره برأيي، فقال أبو عبيدة: والذي تعيب علينا كله شيء بان لنا فقلناه، ولم نفسره برأينا»[2]، فهذه القصة تكشف عن المنهج الذي اتبعه أبو عبيدة في كتابه (المجاز)، والذي أثار عليه بعض معاصريه، فقالوا ما قالوه عن كتاب المجاز[3]. فقد قال عنه أبو حاتم: "ما يحل لأحد أن يقرأه إلا على شرط إذا مر بالخطأ أن يبينه لغيره »[4]، وقال فيه أيضاً: "إنه لكتابٌ ما يحل لأحد أن يكتبه..... إنه أخطأ وفسر القرآن على غير ما ينبغي »[5]،

(١) سورة يوسف، آية: ٣٦.

(٢) تاريخ بغداد، ج ١٣، ص: ٢٥٥.

(٣) المرجع السابق، ج ١٣، ص: ٢٥٥.

(٤) طبقات النحويين واللغويين، ص: ١٧٦.

(٥) المرجع السابق، ص: ١٧٦.

ولكن أبا حاتم بعد هذا كله رجع وقرأ كتاب المجاز على تلاميذه كله وسمعوه منه[١]، وهذا الرجوع من أبي حاتم عن رأيه في كتاب (مجاز القرآن) لأبي عبيدة اعتراف منه بقيمة الكتاب، ومكانة صاحبه العلمية.

أما الفريق الثاني الذي يرى أن الأصمعي أعلم من أبي عبيدة فيما له علاقة بمسائل النحو، فهو رأي مردود لأمرين:

الأمر الأول: أن هناك بعض المسائل النحوية نزل فيها الأصمعي على رأي أبي عبيدة، منها: أن الفضل بن الربيع كان في مجلسه أبو عبيدة وخلف الأحمر (ت نحو ١٨٠هـ). فسأل الفضل أبا عبيدة عن قول عمر ـ رضي الله عنه ـ كدت أن ينشق مريطاؤك، فمد أبو عبيدة وهمزها، وقصرها الأحمر ولم يهمزها، فدخل الأصمعي فسئل، فقال بقول أبي عبيدة[٢]. وقال أبو حاتم: أملى علينا أبو عبيدة بيت عبد مناف بن ربعي الهذلي[٣]:

حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي قُتَائِدَةٍ شَلاً كَمَا تَطْرُدُ الْجَمَّالَةُ الشُّرُدَا

وقال: هذا كلام لم يجئ له خبر. وهذا البيت آخر القصيدة، قال: ومثله قول الله ـ عز وجل ـ: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ المَوْتَى بَل لِّلَّهِ الأَمْرُ جَمِيعاً ﴾[٤]. قال فجئت إلى الأصمعي فأخبرته بذلك، فقال: أخطأ ابن الحائك، إنما الخبر في قوله: (شلاً)، كأنه قال: شلوهم شلاً، قال: فجعلت أكتب ما يقول، ففكر ساعة ثم قال لي: اصبر، فإني أظنه كما قال[٥].

(١) المرجع السابق، ص: ١٧٦.

(٢) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، مجالس العلماء، ص: ١٤٧، تحقيق: عبد السلام هارون، ط ٢ عام ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض.

(٣) السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين، شرح أشعار الهذليين، ج ٢ / ٦٧٥، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة ـ القاهرة.

(٤) سورة الرعد، آية: ٣١.

(٥) مراتب النحويين، ص: ٥٠.

وهذه القصة تدل على معرفة أبي عبيدة بدقائق التراكيب النحوية.

وهناك بعض المسائل النحوية اتفق فيها الأصمعي وأبو عبيدة، كما هو الحال في اتفاقهما على تضمين الفعل العامل معنى يتسلط به على المتعاطفين في حالة كون التالي للواو يتعذر عطفه على المعطوف عليه، نحو قول الشاعر(١):

يَا لَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَـدَا مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمْحـا

حيث ضمن (متقلداً) معنى حاملاً(٢)، وقد يختلفان كاختلافهما في قول الشاعر:

سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيْفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

فذهب المبرد والأصمعي إلى أن (إن) في هذا البيت شرطية، والفاء فاء الجواب، والمعنى: وإن سقته من خريف فلن يعدم الرِّيّ، وذهب أبو عبيدة إلى أن (إن) في البيت زائدة(٣).

وقد تضافرت الروايات على سعة علم أبي عبيدة، فقد قال عنه يزيد بن مرة: ما كان أبو عبيدة يفتش على علم من العلوم إلا كان من يفتشه عنه يظن أنه لا يحسن غيره(٤). ووصفه أبو نواس (ت ١٩٥هـ) وهو معاصر له بأنه: "... أديم طوي على علم"(٥)، وكذلك لقبه بعضهم "بالنحوي العلامة"(٧)، وهذه

(١) البيت لعبد الله بن الزيعري، انظر المبرد، محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب ج ١/١٩٦، مكتبة المعارف ـ بيروت.

(٢) انظر مجاز القرآن ج٢/٦٨، وانظر ارتشاف الضرب ج٢، ص: ٢٩٠.

(٣) مغني اللبيب، ص: ٨٤، والبيت للنمر بن تولب، وانظر خزانة الأدب ج٤/٤٣٤، ٤٣٨.

(٤) الداوودي، محمد بن علي بن أحمد، طبقات المفسرين ج٢، ص: ٣٢٧.، ط١ عام ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

(٥) وفيات الأعيان، ج ٥، ص: ٢٣٨.

(٦) تاريخ بغداد ج ١٣، ص: ٢٥٢.

الصفات التي وصف بها أبو عبيدة لها ما يطابقها من الواقع العملي في حياته، فهو لم يزل يصنف حتى مات، وتصانيفه تقارب مائتي مصنف(١). ولعل هذا النتاج العلمي الكثير يدل على مكانة الرجل العلمية في كثير من علوم عصره، ومن بينها علم النحو، ولولا تمكنه منه لما أقدم على بيان الأساليب اللغوية في القرآن الكريم، فتتبعها وكشف عن دقائقها ومعانيها وأغراضها، معتمداً في ذلك على معارفه وحسه اللغوي، ويعضدهما عقلية عميقة تتخذ من استقلالية التفكير وحريته منهجاً لها.

منهجه النحوي:

لم يصلنا عن أبي عبيدة كتاب خالص في النحو يمكن للباحث من خلاله أن يقف بدقة على منهجه النحوي، وإنما الذي وصلنا من كتبه (مجاز القرآن)، وهو أقرب إلى التفسير منه إلى النحو. وفي هذا الكتاب بث أبو عبيدة بعض آرائه وتوجيهاته النحوية، هذا إلى جانب آرائه النحوية الأخرى التي حوتها لنا بعض كتب النحو، ولعلنا من خلال هذين المصدرين نتبين ملامح منهجه النحوي.

لم يخرج أبو عبيدة على المنهجية النحوية التي عرفت عند نحاة القرن الثاني من حيث القياس والتعليل والاستشهاد، فقد كان مفهوم القياس في ذلك العصر هو: «جملة ما يستظهرونه من التأمل في واقع الكلام من أحكام وأوضاع، كما يطلقونه أيضاً على أسلوب النظر في الكلام، لاستخراج هذه الأحكام والأوضاع، ونظمها في قوانين خاصة تضبطها»(٢)، أي أن القياس لديهم هو: القاعدة المطردة التي توصل إليها النحوي بعد استقراء كلام العرب، ويدل على ذلك ما حكاه ابن سلام عن أبيه أنه قال: «قلت ليونس: هل سمعت من ابن إسحاق شيئاً؟ قال: قلت له:

(١) وفيات الأعيان، ج ٥، ص: ٢٣٨.

(٢) إلياس، منى، القياس في النحو، ص: ٢٠ ط ١ عام ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

هل يقول أحد الصَّويق؟ يعني السَّويق، قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس»[1]، وعلى هذا المنهج سار أبو عبيدة في معظم آرائه النحوية، ومن ذلك أن أبا عبيدة يرى اطراد زيادة «لا» في الإيجاب، يقول أثناء حديثه عن قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ ﴾[2]: مجازه: ما منعك أن تسجد، والعرب تضع «لا» في موضع الإيجاب وهي من حروف الزوائد، قال أبو النجم[3]:

فَمَا أَلُومُ الْبِيْضَ أَلاَّ تَسْخَرَا لَمَّا رَأَيْنَ الشَّمَطَ الْقَفَنْدَرَا

أي: ما ألوم البيض أن يسخرن.....، وقال الأحوص[4]:

وَيَلْحَيْنَنِي فِي اللَّهْوِ أَلاَّ أُحِبَّه وَلِلَّهْوِ دَاعٍ دَائِبٌ غَيْرُ غَافِلِ

أراد في اللهو أن أحبه[5]، فأبو عبيدة في هذا يرى أن زيادة « لا » في الإيجاب قاعدة مطردة عن العرب يمكن أن تكون قياسية. وكذلك ذهابه إلى مجيء المصدر في تأويل الاسم المشتق الدال على الذات، ويلزم الإفراد مع المثنى والجمع، وهو ما يطرد عنده وينقاس، يقول عند الحديث عن قوله تعالى: ﴿ أَوْ يُصْبِحَ مَاؤُهَا غَوْراً ﴾[6]، « .... أي غائراً، والعرب قد تصف الفاعل بمصدر، وكذلك الاثنين والجميع على لفظ المصدر، قال عمرو بن كلثوم[7]:

(١) طبقات فحول الشعراء ج١، ص: ١٥.

(٢) سورة الأعراف، آية: ١٢.

(٣) الطبري، محمد بن جرير، تفسير الطبري، ص: ١١٢، ط ١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان.

(٤) شعر الأحوص الأنصاري، ص: ١٧٩، وانظر تفسير الطبري ج ١ /١١٢.

(٥) مجاز القرآن، ج ١، ص: ٢٥-٢٦، ٢١١.

(٦) سورة الكهف، آية: ٤١.

(٧) تفسير الطبري ج٨ /٢٢٦، ويروي البيت [تركنا الخيل عاكفة عليه]، وانظر الزوزني، الحسين بن أحمد، شرح المعلقات العشر، ص: ٩٩، المكتبة الشعبية، بيروت- لبنان.

تَظَلُّ جِيَادُهُ نَوْحاً عَلَيْـهِ مُقَلَّدَةً أَعِنَّتَـهَا صُفُونَا

أي: نائحات... »[1]، ومما استنبطه أبو عبيدة من كلام العرب بعد الاستقراء العطف على اللفظ دون المعنى، وكذلك ترك علامة التأنيث مع الفاعل المؤنث إذا فصل بينهما بفاصل[2].

وهذا الضرب من القياس هو الذي مارسه الرعيل الأول من النحاة القدامى أمثال: عبد الله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، ويونس ابن حبيب، وغيرهم من نحاة العصر إذ «إن القياس في نظرهم إنما هو تحويل المعرفة التي مردها إلى الخبرة والطبيعة إلى معرفة صناعية علمية تقوم على أصول التفكير العلمي »[3]. وهذا الضرب من القياس يختلف عن نوع القياس الذي عرف فيما بعد عند النحاة الذين تأثروا بعلم المنطق، أمثال: ابن السراج (ت٣١٦هـ)، وأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ)، وعلي ابن عيسى الرماني (ت٣٨٦هـ)، وغيرهم.

أما التعليل عند أبي عبيدة فهو كذلك لم يخرج عن المعنى العام له عند نحاة القرن الثاني، «وهو مختلف الأحكام النحوية، مع ما يرونه من الأسباب الداعية إلى تلك الأحكام »[4]، وبهذا المفهوم عن التعليل ذهب أبو عبيدة يعلل كثيراً من الأحكام النحوية، ومن ذلك تعليله النصب والجر في قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ يقول: «نصب على النداء، وقد تحذف ياء النداء، مجازه يا مالك يوم الدين؛ لأنه يخاطب شاهداً ألا تراه يقول: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُد﴾ فهذه حجة لمن نصب،

(١) مجاز القرآن ج ١، ص: ٤٠٣ ـ ٤٠٤.

(٢) المرجع السابق ج١، ص: ٢١٣.

(٣) القياس في النحو، ص: ٢١.

(٤) المرجع السابق، ص: ٢٥.

ومن جره قال: هما كلامان.... ومجاز من جر: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ أنه حدث عن مخاطبة غائب ثم رجع فخاطب شاهداً، فقال: إياك نعبد وإياك نستعين اهدنا»[١]. وكذلك تعليله لحكم الرفع في قراءة: (فيكونُ) في سورة البقرة[٢]، يقول: «فرفع (يكون)؛ لأنه ليس عطفاً على الأول، ولا فيه شريطة فيجازى، إنما يخبر أن الله تبارك وتعالى إذا قال: كن، كان»[٣]، وكذلك تعليله رفع (تكونُ) ونصبها في سورة المائدة، الآية: ٧١، يقول: «فـ(تكون) مرفوعة على ضمير الهاء، كأنه قال: إنه لا تكون فتنة، ومن نصب (تكون) فعلى إعمال (أن) فيها، ولا تمنع (لا) النصب أن تعمل في الفعل»[٤].

ومن تتبعنا التعليل عند أبي عبيدة في كتابه: (مجاز القرآن) ندرك أن ما اعتل به لتفسير بعض الأحكام النحوية، إنما هي علل تقوم على أسباب لغوية، وليست تقوم على اعتبارات عقلية خارجة عن طبيعة اللغة، وأبو عبيدة في ذلك لم يكن مخالفاً مفهوم التعليل عند نحاة القرن الثاني.

وأبو عبيدة في استنباطه الأحكام النحوية والتعليل لها، يصطحب الشاهد من كلام العرب ليدعم به حجته، فقد بلغ عدد ما استشهد به من الشعر في كتابه: (مجاز القرآن) قرابة مائة وعشرين شاهداً فيما له علاقة بمسائل النحو من غير مسائل الصرف، ومن ذلك استشهاده على مجيء (عسى) مفيدة اليقين بقول ابن مقبل[٥]:

ظَنِّي بِهِمْ كَعَسَى وَهُمْ بِتَنُوفَةٍ يَتَنَازَعُونَ جَوَائِزَ الأَمْثَالِ

(١) مجاز القرآن ج ١، ص: ٢٢ ـ ٢٣.

(٢) سورة البقرة، آية: ١١٧.

(٣) مجاز القرآن ج ١، ص: ٥٢.

(٤) المرجع السابق، ج ١، ص: ١٧٤.

(٥) قطرب، محمد بن المستنير، كتاب الأضداد، ص: ٧١، تحقيق: حنا حداد، ط ١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م، دار العلوم للطباعة والنشر.

أي: ظني بهم يقين[١]. واستشهاده على مجيء «إلا» بمعنى الواو بقول عنز ابن دجاجة المازني[٢]:

مَنْ كَانَ أسْرَعَ فِي تَفَرُّقِ فَالجٍ فَلَبُونُه جَرِبَتْ مَعَاً وَأَغَـدَّتِ
إلاَّ كَنَاشِـرَةَ الَّـذِي ضَيَعْتُـمُ كَالْغُصْـنِ فِي غَلْوَائِه الْمُتَنَبِّتِ

أي: وكناشرة[٣]. واستشهد على مجيء (من) زائدة بقول أبي ذؤيب الهذلي[٤]:

جَزَيْتُكِ ضِعْفَ الحُبِّ لَمَّا شَكَوْتِه وَمَا إِنْ جَزَاكِ الْضِّعْفَ مِنْ أَحَدٍ قَبْلِي

أي: أحد قبلي[٥].

وعلى الرغم من أن أبا عبيدة لم يخرج عن منهج النحاة في القرن الثاني إلا أنه امتاز باستقلالية التفكير، «وأنه لم يتقيد بالقيود التي كانت المدرستان البصرية والكوفية تضعانها لفهم النصوص العربية؛ لأن هاتين المدرستين كانتا في دور التكوين، وبهذا نجا أبو عبيدة من أن يخضع لقواعدهما»[٦]، وهو في هذا يتكئ على معرفته الواسعة بلغة العرب، وعلى حسه اللغوي، وعلى عقلية عميقة متأثرة بالجو العلمي الذي كان شائعاً آنذاك في مدينة البصرة، وهذا الطرح النحوي الذي اتسم به أبو عبيدة جعل بعض آرائه موضع انتقاد من نحاة عصره، وكذلك بعض العلماء الذين جاءوا من بعده[٧]، فمثلاً قوله بزيادة «لا» في قوله تعالى:

(١) مجاز القرآن، ج ١، ص: ١٣٤.
(٢) كتاب سيبويه ج ٢ /٣٢٨.
(٣) مجاز القرآن ج ١، ص: ٢٨٣.
(٤) شرح أشعار الهذليين ج١ /٨٨.
(٥) مجاز القرآن ج ١، ص: ٣٣٦.
(٦) مقدمة مجاز القرآن ج ١، ص: ١٩.
(٧) انظر صفحة ٥، ٦ من هذا البحث.

﴿وَلاَ الْضَالين﴾ رفضه الفراء واتهمه بأنه لا يعرف شيئاً في العربية[١]، وقوله بزيادة (عن) خلافاً لما نص عليه سيبويه[٢] قال عنه أبو حيان (ت ٧٤٩هـ): «وهذا عند الحذاق ليس بشيء»[٣]. وهناك أمثلة كثيرة خالف فيها أبو عبيدة غيره من النحاة سنأتي على ذكر بعضها في موضع لاحق.

مذهبه النحوي:

عاش أبو عبيدة في مدينة البصرة، وتتلمذ على يد نحاتها أمثال: أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، والأخفش الكبير، فهو بحكم النشأة والتتلمذ بصري المذهب في النحو، وقد صنفه كذلك بعض أصحاب كتب التراجم، ومن هؤلاء السيرافي (ت ٣٦٨هـ)[٤]. ولقبه بعضهم بالبصري، ومن هؤلاء ابن خلكان[٥]، والبغدادي[٦]، وابن حجر العسقلاني[٧]. وأبو عبيدة مع كونه بصري المذهب، فهو لم يلتزم بما قعده البصريون في كثير من آرائه النحوية عند فهم النصوص وتفسيرها، ولهذا التحرر من ربقة القيود البصرية قوبل بالرفض والاعتراض من قبل معاصريه كثير من آرائه في كتابه (مجاز القرآن)، قال أبو عمر الجرمي: «أتيت أبا عبيدة بشيء منه، فقلت له: عمن أخذت هذا يا أبا عبيدة؟ فإن هذا خلاف تفسير الفقهاء، فقال لي: هذا تفسير الأعراب البوَّالين على

(١) معاني القرآن ج ١، ص: ٨.

(٢) ارتشاف الضرب ج ٢، ص: ٤٤٨.

(٣) أبو حيان، محمد بن يوسف، تذكرة النحاة، ص: ٧٥٦، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، ط ١ عام ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٤) أخبار النحويين البصريين ٦٧ - ٧١.

(٥) وفيات الأعيان ج ٥، ص: ٢٣٥.

(٦) تاريخ بغداد ج ١٣، ص: ٢٥٢.

(٧) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، تقريب التهذيب، ج ٢، ص: ٢٦٦، تحقيق: عبد الوهاب عبداللطيف، دار المعرفة، بيروت - لبنان.

أعقابهم، فإن شئت فخذه وإن شئت فذره »[١]، ومما خالف فيه أبو عبيدة مذهب البصريين القول بزيادة « لا » في الإيجاب، و « إذ »، و « إذا »، وإلحاق علامة التثنية والجمع بالفعل مع فاعله المثنى والمجموع، وإضمار الشرط وجوابه[٢]، وجواز استثناء المساوي والأكثر[٣]، ومجيء الكاف مفيدة القسم[٤]، وزيادة (عن)[٥]، إلى غير ذلك من المسائل النحوية.

آراء أبي عبيدة النحوية:

وافق أبو عبيدة جمهور النحاة في كثير من الآراء النحوية التي يضيق المقام عن حصرها، وهذا يتضح في كتابه (مجاز القرآن)، فقد خرج كثيراً من الآيات على رأي الجمهور، كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾[٦] فأعرب كلمة « الذين » بدلاً من واو الجماعة[٧]، وهو مع هذا لا يغفل الآراء الأخرى عند التوجيه، فمثلاً كلمة « الذين » في الآية السابقة ذكر أنها فاعل « أسروا »، والواو علامة الجمع عند قوم مستدلاً بقول أبي عمرو الهذلي: « أكلوني البراغيث »[٨]. وكذلك تخريجه قوله تعالى: ﴿ لاَ يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ ﴾[٩] فقد ذكَّر الفعل « يحل » مع فاعله المؤنث للفصل بينهما[١٠]. ووافق أبو عبيدة جمهور النحاة في

(١) طبقات النحويين واللغويين، ص: ١٧٦.

(٢) مجاز القرآن ج١، ص: ٢٥ - ٣٦ - ٣٧ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٤٣.

(٣) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، ج ٣، ص: ٢٦٨ - ٢٦٩، تحقيق: عبد السلام هارون وزميله، طبع عام ١٣٩٤هـ - ١٩٧٥م، دار البحوث العلمية - الكويت.

(٤) مغني اللبيب، ص: ٧٠٧.

(٥) ارتشاف الضرب ج ٢، ص: ٤٤٨.

(٦) سورة الأنبياء، آية: ٣.

(٧) مجاز القرآن ج ٢، ص: ٣٤.

(٨) المرجع السابق ج ٢، ص: ٣٤.

(٩) سورة الأحزاب، آية: ٥٢.

(١٠) مجاز القرآن ج ٢، ص: ١٣٩ - ١٤٠.

زيادة «ما»[1]، و «ألا» في التنبيه[2] و «اللام»[3]. ولكن هناك بعض الآراء النحوية لأبي عبيدة خالف بها جمهور النحاة، وهو ما نود الوقوف عليه في هذا المبحث، وذلك بذكرها وذكر بعض الاعتراضات عليها من قبل النحاة دون الإطالة في عرض الآراء لضيق المقام.

أولاً: مسائل متفرقة في حروف المعاني:

جاء في بعض كتب النحو، وكذلك جاء في كتابه (مجاز القرآن) بعض المسائل المتفرقة عن أبي عبيدة في حروف المعاني، منها ما يتعلق بالزيادة، ومنها ما يتعلق بالعمل، ومنها ما يتعلق بالمعنى، ومنها ما يتعلق بالبنية. وبعض من آرائه في هذه المسائل تفرد بها، وبعضها الآخر وافقه فيها بعض النحاة، وهذا ما سنقف عليه هنا:

أ ـ الحروف الزائدة:

(١) زيادة «لا» في الإيجاب:

ذهب أبو عبيدة إلى زيادة «لا» في الإيجاب معتمداً في ذلك على ما روي عن العرب، ومن ذلك قول العجاج:

فِيْ بِئْرِ لا حُوْرٍ سَرَى وما شَعَرْ

وقوله: لا حور أي: في بئر حورٍ، و «لا» في هذا الموضع زائدة[4]، واستشهد كذلك بقول الأحوص:

وَيَلْحَيْنَنِي فِي اللَّهْوِ أَلاَّ أُحِبَّه وَلِلَّهْوِ دَاعٍ دَائِبٌ غَيْرُ غَافِلِ

أراد: في اللهو أن أحبه[5]، وخرَّج على ذلك قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ

(١) مجاز القرآن ج ١، ص: ١٠٧، ١٥٧، ج ٢، ص: ٥٨، ١٣١.

(٢) المرجع السابق ج ١، ص: ٢٢٦، ٢٨٦، ٢٩٨.

(٣) المرجع السابق ج ١، ص: ٢٢٥، ٣١٨، ج ٢، ص: ١١٧.

(٤) المرجع السابق ج ١، ص: ٢٥.

(٥) المرجع السابق ج ١، ص: ٢١١.

عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ﴾، وقوله تعالى: ﴿ لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ﴾[١]، فجعل «لا» في هاتين الآيتين زائدة للتوكيد[٢]. وقد رفض الفراء ما ذهب إليه أبو عبيدة بحجة أن «لا» لا تزاد إلا في النفي، وجعل « لا » في بيت العجاج نافية، أي: في بئر لا ترد شيئاً[٣]، وقد صحح قول أبي عبيدة كلٌّ من علي بن سليمان، وأبي جعفر النحاس[٤].

(٢) زيادة « عن ».

ذهب أبو عبيدة إلى زيادة «عن»، وقد خرج عليه قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِنَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾[٥]، أي: يخالفون أمره[٦]. ونقل أبو حيان عن سيبويه عدم زيادتها[٧]، ولم أجده في الكتاب، وتعقب رأي أبي عبيدة هذا بقوله: « وهذا عند الحذاق ليس بشيء »[٨]، وخرج الآية على أن يضمن (يخالفون) معنى ما يتعدى بـ« عن» فكأنه قال: يحيدون عن أمره[٩]. وقد ذهب ابن مالك (٦٧٢هـ) إلى أن «عن» تزاد إذا دخلت عليها « من » الجارة[١٠]، وذهب ابن جني إلى أن «عن» تزاد عوضاً، كقول الشاعر[١١]:

(١) سورة القيامة، آية: ١.

(٢) مجاز القرآن ج ١، ص: ٢٥، ٢١١، ج ٢، ص: ٥٥١ ـ ٥٥٢.

(٣) معاني القرآن ج ١، ص: ٨.

(٤) معاني القرآن ج ٣، ص: ٥٥١ ـ ٥٥٢.

(٥) سورة النور، آية: ٦٣.

(٦) مجاز القرآن ج ٢، ص: ٦٩.

(٧) ارتشاف الضرب، ج ٢، ص: ٤٤٨.

(٨) تذكرة النحاة، ص: ٧٥٦.

(٩) المرجع السابق، ص: ٧٥٦.

(١٠) الجنى الداني في حروف المعاني، ص: ٢٤٣.

(١١) البيت ليزيد بن رزين بن الملوح ، انظر، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، شرح شواهد المغني ج ١ / ٤٣٦، منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت، لبنان.

أَتَجْزَعُ أَنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلاَّ الَّتِي عَنْ بِيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

أراد: فهلا عن التي بين جنبيك تدفع،فحذف «عن» وزادها بعد «التي» عوضاً(١).

(٣) زيادة الباء.

ذكر جمهور النحاة أن الباء تزاد في ستة مواضع، وهي: المبتدأ إذا كان «حسب»، وخبر «ليس»، وخبر «ما»، وفاعل «كفى»، ومفعول «كفى» عند بعضهم في الضرورة، والفاعل في الضرورة (٢). وذهب أبو عبيدة إلى زيادتها في المفعول به مستشهداً بقول الشاعر(٣):

بِوَادٍ يَمَانٍ يُنْبِتُ الشَّتَّ صَدْرُهُ وَأَسْفَلُهُ بِالْمَرْخِ وَالْشَّبَهَان

والمعنى: وأسفله ينبت المرخ(٤)، وبقول الأعشى(٥):

ضَمِنَتْ بِرِزْقِ عِيَالِنَا أَرْمَاحُنا مِلْءَ الْمَرَاجِلِ وَالْصَّرِيحَ الْأَجْرَدَا

أي ضمنت رزق عيالنا أرماحنا(٦)، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾(٧)، أي: يرد فيه إلحاداً، وكذلك قوله تعالى: ﴿مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ

(١) الجني الداني في حروف المعاني، ص: ٢٤٨.

(٢) المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص: ١٤٧ - ١٤٩، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

(٣) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب ج٢/ ١٥٨، ط١٤١٢هـ- ١٩٩٢م، دار صادر بيروت، والبيت مختلف في نسبته، انظر هامش مجاز القرآن ج ١ / ٤٨ - ١٥٣.

(٤) مجاز القرآن، ج ٢، ص: ٤٨.

(٥) انظر مجاز القرآن، ج ٢، ص: ٤٩، ورواية البيت في الديوان:

(ضمنت لنا أعجازهن قدورنا وضروعهن لنا الصريح الأجردا)

الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى، ص: ٥٦، عام ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م، دار بيروت للطباعة والنشر- بيروت.

(٦) مجاز القرآن، ج ٢، ص: ٤٩.

(٧) سورة الحج، آية: ٢٥.

بِالدُّهْنِ ﴾(١)، أي: تنبت الدهن، وقوله تعالى: ﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ ﴾(٢) أي: هزي إليك جذع النخلة. وكذلك ذهب إلى زيادة الباء إذا كان الكلام مصدراً بالنفي في تمام فائدته، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾(٣)، قال: « مجازها: قادر، والعرب تؤكد الكلام بالباء وهي مستغنى عنها »(٤). وقد سوغه المالقي (ت ٧٠٢ هـ) في كتابه (رصف المباني)(٥)، وشذذه ابن عصفور الإشبيلي(٦).

(٤) زيادة « من ».

وافق أبو عبيدة جمهور النحاة في زيادة « من » إذا سبقت بنفي أو استفهام أو نهي، ويكون مدخولها فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ(٧). وخالفهم في زيادتها في الإيجاب، وكون مدخولها مفعولاً به، فذهب إلى جواز ذلك مستشهداً على صحة رأيه بقوله تعالى: ﴿ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾(٨)، وبقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَعْمَلُ مِنَ الْصَالِحَاتِ ﴾(٩)، أي ليغفر لكم ذنوبكم، ويعمل الصالحات(١٠)، وذهب الكوفيون إلى زيادة « من » في الواجب، وحكوا: قد كان من مطر، وهو عند البصريين غير الأخفش (ت ٢١٠هـ) مؤول، أي: حادث من مطر(١١).

(١) سورة المؤمنون، آية: ٢٠.

(٢) سورة مريم، آية: ٢٥.

(٣) سورة الأحقاف، آية: ٣٣.

(٤) مجاز القرآن ج ٢، ص: ٢١٣.

(٥) رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص: ١٥٠.

(٦) المرجع السابق، ص: ١٥٠.

(٧) مجاز القرآن، ج ١، ص: ٣٣٦، ج ٢، ص: ٣١.

(٨) سورة إبراهيم، آية: ١٠.

(٩) سورة طه، آية: ٢٠

(١٠) مجاز القرآن ج ١، ص: ٣٣٦، ج ٢، ص: ٣١.

(١١) رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص: ٣٢٥.

ب ـ عمل بعض الحروف :

(١) الجزم بـ« أن » و « لن » .

المشهور في لغة العرب وعند النحاة نصب الفعل المضارع بـ« أن » و « لن »، وذهب أبو عبيدة إلى أن « أَنْ » و « لن » يجزم بهما الفعل المضارع استناداً إلى ما كان حكاه عن بعض العرب(١)، وقد وافق أبا عبيدة في الجزم بـ« أن » اللحياني والرؤاسي من الكوفيين، وحكى اللحياني أنها لغة بني صباح من بني ضبة(٢)، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر(٣):

إِذَا مَا غَدَوْنَا قَال وِلْدَانُ قَوْمِنَا : تَعَالَوا إِلى أَنْ يأْتِنا الصَّيْدُ نَحْطِبِ

بجزم (يأتنا)(٤)، وبقول الآخر(٥):

أُحَاذِرُ أَنْ تَعْلَمْ بِهَا فَتَرُدَّهَا فَتَتْرُكَهَا ثِقْلاً عَلَيَّ كَمَا هِيَا

بجزم (تعلم)(٦)، وقد تعقب ابن هشام البيت بقوله: « وفي هذا نظر؛ لأن عطف المنصوب عليه يدل على أنه مسكن للضرورة لا مجزوم »(٧)، وتعقب النحاس أبا عبيدة بأن الجزم «بلن» غير معروف(٨). وقد لا يعول كثيراً على شاهدي الجزم بـ « أن » ؛ لاحتمال أن الجزم في (يأتنا) و (نعلم) ضرورة شعرية، ولا سيما أن بيت امرئ القيس قد روي في ديوانه [إلى أن يأتي](٩)، ولكن المعول عليه في الجزم بـ

(١) إعراب القرآن للنحاس ج ٢، ص: ٢٣، ج ٣، ص: ٤٤١، ٥٢١ .

(٢) الجني الداني، ص: ٢٢٦ .

(٣) البيت لامرئ القيس، انظر، السندوبي، حسن، شرح ديوان امرئ القيس، ص: ٥٣، ط: ٧، المكتبة الثقافية، بيروت ـ لبنان .

(٤) الجنى الداني، ص: ٢٢٧، مغني اللبيب، ص: ٤٥ ـ ٤٦ .

(٥) البيت لجميل بثينة، انظر مغني اللبيب، ص: ٤٥، وشرح شواهده ج ١، ص: ٩٨ .

(٦) الجني الداني، ص: ٢٢٧، والمغني، ص: ٤٥ ـ ٤٦ .

(٧) مغني اللبيب، ص: ٤٦ .

(٨) إعراب القرآن ج ٣، ص: ٤٤١ .

(٩) ابن حجر، امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، ص: ٣٨٩، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٣، دار المعارف ـ مصر .

« أن » و « لن » هو أن أبا عبيدة حكى ذلك عن بعض العرب، وهو موثوق الرواية عند علماء اللغة، فمن هذا المنطلق يمكن قبول ما ذهب إليه على أنه حالة خاصة ببعض العرب، ويؤكد هذا قول الرؤاسي من الكوفيين: " فصحاء العرب ينصبون بأن وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها »(١).

(٢) الجر بـ « لعل ».

ذهب أبو عبيدة إلى استعمال « لعل » حرف جر، وهي لغة عقيل، وقد حكى الجر بها عن عقيل كذلك الأخفش والفراء وأبو زيد(٢). وهم من أئمة اللغة الذين يوثق بروايتهم. وذكر أبو عبيدة أنه سمع لام « لعل » مفتوحة في لغة من يجر بها ما بعدها في قول الشاعر(٣):

لَعَلَّ اللهِ يُمكِنُنِي عَلَيْهَا جِهَاراً مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أُسَيْد

يريد: لِعلَّ اللهِ، فهذه اللام مكسورة؛ لأنها لام إضافة، وقد زعم أنه قد سمعها مفتوحة.

ج ـ بنية الحرف:

(١) فتح لام الجر مع الاسم الظاهر.

المشهور في لغة العرب كسر لام الجر مع الاسم الظاهر، نحو قلنا: الملك لِلّه، والمال لزيد. وذهب أبو عبيدة إلى جواز فتحها مع الظاهر استناداً على سماع ذلك عن العرب(٤)، تقول: الكتاب لمَحمد، بفتح اللام. وكذلك حكى أبو عمرو بن العلاء

(١) همع الهوامع ج ٤، ص: ٩١.

(٢) ارتشاف الضرب، ج ٢، ص: ١٥٥.

(٣) البيت لخالد بن جعفر، انظر الخزانة ج ٤ / ٣٧٠، وانظر البيت في الشريف المرتضى، علي بن الحسين، أمالي المرتضى ج ١ /٢١٢، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م، دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان.

(٤) ارتشاف الضرب، ج ٢، ص: ٤٣٣.

ويونس وأبو الحسن أنهم سمعوا العرب تفتحها مع الظاهر على الإطلاق، فيقولون: المال لَزيد[١]، ويحمل ما قاله هؤلاء الأعلام على أن فتح اللام مع الظاهر لهجة لبعض قبائل العرب، وهي مرجوحة باللغة الفصيحة التي تكسر اللام مع الاسم الظاهر، كقولنا: المال لِزيد.

(٢) كلمة « لات ».

اختلف في حقيقة « لات » على ثلاثة مذاهب، أحدها: أنها كلمة واحدة، فعل ماض، نفي بها كما نفى بـ « ليس »، ذكره الخشني (ت ٦٠٨ هـ) في شرحه لكتاب سيبويه[٢]. المذهب الثاني: أنها كلمتان « لا » النافية و « التاء » لتأنيث اللفظة كما في « ثمت » و « ربت »، وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين قاله الجمهور[٣]، واقتصر عليه المالقي[٤]. المذهب الثالث: هو مذهب أبي عبيدة فهو يرى أنها كلمة وبعض كلمة، وذلك أنها « لا » النافية و « التاء» زائدة في أول الحين، ووافقه على ذلك ابن الطراوة (ت ٥٢٨هـ)[٥]، واحتج أبو عبيدة لمذهبه بقوله: بأنه لم نجد في كلام العرب « لات »، وأن التاء في المصحف الإمام متصلة بـ « حين » وكتبت: (ولا تحين مناص)[٦]. وقد تعقب المرادي الحجة الأولى: بأنها ساقطة بنقل الخليل وسيبويه وغيرهما من الأئمة، فقد رووا ذلك عن العرب[٧]، وتعقب ابن هشام الحجة الثانية بقوله: « ولا دليل فيه، فكم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس »[٨].

(١) الجني الداني، ص: ١٨٣، وارتشاف الضرب ج ٢، ص: ٤٣٣.

(٢) ارتشاف الضرب، ج ٢، ص: ١١١.

(٣) مغني اللبيب، ص: ٣٣٥.

(٤) رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص: ١٦٩ - ١٧٠.

(٥) مغني اللبيب، ص: ٣٣٥.

(٦) الجني الداني، ص: ٤٨٦.

(٧) المرجع السابق، ص: ٤٨٨.

(٨) مغني اللبيب، ص: ٣٣٥.

د ـ معاني بعض الحروف :

وافق أبو عبيدة النحاة في كثير من معاني الحروف، وخالفهم في بعضها. ومن ذلك :

(١) معنى « إلا ».

ذكر أبو عبيدة أن من معاني « إلا » أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى، وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ لِئلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾(١) قال : موضع « إلا » ها هنا ليس بموضع استثناء إنما هو موضع « واو » الموالاة(٢)، وكذلك قوله تعالى : ﴿ إِلاَّ قَوْمَ يُونُس ﴾(٣)، قال : مجاز « إلا » ها هنا مجاز الواو(٤). وقد وافق أبا عبيدة الفراء والأخفش على مجيء « إلا » بمعنى الواو(٥)، وما ذهبوا إليه خلاف لما عليه جمهور النحاة.

(٢) معنى « أم ».

ذكر أبو عبيدة أن « أم » المنقطعة قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد، وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ ﴾(٦)، وقال : « أم في موضع ألف الاستفهام، ومجازها، أتقولون »(٧)، ونقل ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) عن جميع البصريين أنها أبداً بمعنى « بل » والهمزة جميعاً(٨)، ومعنى « أم » المنقطعة الذي لا يفارقها الإضراب، وقد تتضمن مع ذلك استفهاماً إنكارياً أو طلبياً.

(١) سورة البقرة، آية : ١٥٠ .

(٢) مجاز القرآن ج ١، ص: ٦٠ .

(٣) سورة يونس، آية : ٩٨ .

(٤) مجاز القرآن ج ١، ص: ٢٨٤ .

(٥) مغني اللبيب، ص:١٠١ .

(٦) سورة البقرة، آية : ١٤٠ .

(٧) مجاز القرآن ج ١، ص: ٥٩ .

(٨) مغني اللبيب، ص: ٦٦ .

(٣) معنى « إن » .

ذهب أبو عبيدة إلى أن « إن » الساكنة بمعنى « ما » و « لا » النافية[١] وإذا وقعت « اللام » في سياقها فإن هذه « اللام » تكون بمعنى « إلا » الاستثنائية، وقد خرج على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾[٢]، وقال : « مجازه : إن وجدنا أكثرهم إلا فاسقين، أي : ما وجدنا »[٣]، ومجيء « إن » بمعنى « ما » و « اللام » بمعنى « إلا » عزاه الرماني (ت٣٨٤هـ) إلى الكوفيين[٤]، وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيهَا حَافِظٌ ﴾ . أما الجمهور فهم يرون أن « إن » مخففة من الثقيلة، وليست نافية، و « اللام » واقعة في خبرها للفرق بينها وبين « إن » النافية .

وأنكر أبو عبيدة مجيء « إن » حرف جواب بمعنى « نعم »، وأثبت ذلك سيبويه والأخفش وصححه ابن عصفور (ت ٦٦٣هـ) وابن مالك (ت ٦٧٢هـ)[٥] . وقد نفى الشلوبين إنكار مجيء « إن » بمعنى « نعم » عن أبي عبيدة، ونسبه إلى أبي عبيد القاسم بن سلام، وأنه تصحيف وقع فيه الناسخ بين اسمي العالمين[٦] .

(٤) معنى « أو » .

ذهب أبو عبيدة إلى أن « أو » تأتي بمعنى الواو، وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا

(١) مجاز القرآن ج ٢، ص : ١٥٦ .

(٢) سورة الأعراف، آية : ١٠٢ .

(٣) مجاز القرآن ج ١، ص : ٢٢٣ .

(٤) الرماني، علي بن عيسى، معاني الحروف، ص : ٧٥، تحقيق : عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط ٢ عام ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، دار الشروق - جدة .

(٥) همع الهوامع ج ٢، ص : ١٨٠ .

(٦) الشلوبين، عمر بن محمد بن عمر، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج ٣، ص : ١١٦٣ - ١١٦٤، تحقيق : تركي بن سهو العتيبي ط ١ عام ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، مكتبة الرشد - الرياض .

أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[1]، قال: «مجازه إنا لعلى هدى وإياكم، إنكم في ضلال مبين؛ لأن العرب تضع «أو» في موضع واو الموالاة، قال[2]:

أَثَعْلَبَةَ الْفَوَارِسِ أَوْ رِيَاحاً عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والخِشَابَا

يعني: أثعلبة ورياحاً»[3]. وما ذهب إليه أبو عبيدة يخالف البصريين ويوافق الكوفيين[4]، وقد جعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[5]، أي: ويزيدون.

(٥) معنى «على» و «في».

يرى أبو عبيدة أن «على» و «في» تتبادلان المعنى، وقد خرج على ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾[6]، قال: «مجازها: وفي الفلك تحملون، وفي آية أخرى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[7] أي: على جذوع النخلِ»[8]. وهذا التبادل بين معنيي «على» و «في» قال به الكوفيون[9].

و «على» عنده تأتي كذلك بمعنى «عند» و «عن»، وعلى المعنى الأول خرج قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ﴾[10]، قال: «مجازه: ولهم عندي ذنب»[11]،

(١) سورة سبأ، آية: ٢٤.

(٢) الخطفى، جرير بن عطية، ديوان جرير، ص: ٥٩، طبع ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت.

(٣) مجاز القرآن ج ٢، ص: ١٤٨.

(٤) معاني الحروف للرماني، ص: ٧٨ - ٧٩.

(٥) سورة الصافات، آية: ١٤٧.

(٦) سورة المؤمنون، آية: ٧١.

(٧) سورة طه، آية: ٧١.

(٨) مجاز القرآن ج ٢، ص: ١٩٥.

(٩) الهروي، علي بن محمد، الأزهية في علم الحروف، ص: ٢٧١، ٢٧٤، تحقيق: عبد المعين الملوحي، طبع عام ١٣٩١هـ - ١٩٧١م - دمشق.

(١٠) سورة الشعراء، آية: ١٤.

(١١) مجاز القرآن ج ٢، ص: ٨٤.

وعلى المعنى الثاني أورد قول القحيف العجلي(١):

إِذَا رَضِيَتْ عَليَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ أَبِيْكَ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

أي: رضيت عني(٢).

(٦) معنى « الكاف ».

ذهب أبو عبيدة إلى أن « الكاف » تفيد القسم، وخرج على ذلك قوله تعالى: ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالحَقِّ ﴾(٣)، والمعنى: الانفال لله والرسول والذي أخرجك(٤). وقد تعقب هذا ابن هشام بقوله: « ويبطل هذه المقالة أربعة أمور: أن الكاف لم تجيء بمعنى واو القسم، وإطلاق « ما » على الله سبحانه وتعالى، وربط الموصول بالظاهر وهو فاعل أخرج، وباب ذلك الشعر.. ووصله بأول السورة مع تباعد ما بينهما »(٥). وهذا الرأي تفرد به أبو عبيدة.

(٧) معنى « من ».

يرى أبو عبيدة أن « من » تأتي بمعنى « عند »، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿ لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُم مِّنَ اللَّهِ شَيْئًا ﴾(٦)، أي: عند الله شيئاً(٧).

(٨) معنى « بيد ».

لـ « بيد » معنيان، أحدهما: بمعنى « غير »، إلا أنه لا يقع مرفوعاً ولا مجروراً، بل منصوباً، ولا يقع صفة، ولا استثناء متصلاً، وإنما يستثنى به في الانقطاع

(١) شرح شواهد المغنى ج ٢ /٤١٦، الخزانة ج ٤ /٢٤٧، يلفظ « لعمر الله ».

(٢) مجاز القرآن ج ٢، ص: ٨٤

(٣) سورة الأنفال، آية: ٥.

(٤) مغني اللبيب، ص: ٧٠٦-٧٠٧.

(٥) المرجع السابق، ص: ٧٠٦-٧٠٧.

(٦) سورة آل عمران، آية: ١٠.

(٧) مغني اللبيب، ص: ٤٢٤، وهمع الهوامع ج ٤، ص: ٢١٤-٢١٥.

خاصة . والثاني أن تكون بمعنى (من أجل)[١] . وأنشد أبو عبيدة على مجيئها كذلك قول الشاعر[٢] :

عَمْداً فَعَلْتُ ذَاكَ بَيْدَ أَنِيِّ أَخَافُ إِنْ هَلَكْتُ أَنْ تُرِنِّي

أي : من أجل أني[٣] . وقوله : تُرني : من الرنين، وهو الصوت .

ثانياً : مسائل متفرقة من أبواب النحو :

المسألة الأولى : الفصل بين المتضايفين بالقسم في النثر .

اتفق الكوفيون والبصريون على أنه لا يجوز الفصل بين المتضايفين في سعة الكلام بالقسم أو غيره[٤]، وذهب أبو عبيدة إلى جواز ذلك، وحكى عن بعض العرب : [الشاة تجتر فتسمع صوت ـ والله ـ ربها]، أي : تسمع صوت ربها واللّه، وذهب الكسائي من الكوفيين إلى مثل ذلك، وحكى : [هذا غلام ـ والله ـ زيد][٥] . والفصل بين المتضايفين بالقسم أحد المواضع الثلاث التي أجازها النحاة المتأخرون في سعة الكلام، الموضع الأول : أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله وإما ظرفه . الموضع الثاني : أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني أو ظرفه . الموضع الثالث : أن يكون الفاصل بالقسم[٦] .

(١) المرجع السابق، ص : ١٥٥ .

(٢) البيت لكعب بن مالك، كما جاء في هامش المغني، ص : ١٥٦، شرح شواهد المغني ج ١ / ٣٥٢، لسان العرب ج ١٣ / ١٨٦ برواية « لم تُرِنِّي » .

(٣) همع الهوامع ج٣، ص : ٢٨١ ـ ٢٨٢، مغني اللبيب، ص : ١٥٦ .

(٤) ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف، أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، ج ٣ الهامش، ص : ١٧٨، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٥ عام ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٧م، مطبعة السعادة بمصر .

(٥) ارتشاف الضرب ج٢ / ٥٣٥ .

(٦) الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٢، ص : ٢٧٦ ـ ٢٧٧، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وأولاده .

المسألة الثانية: زيادة «إذ» و «إذا».

ذهب أبو عبيدة إلى القول بزيادة «إذ» و «إذا»، واستدل على زيادة «إذا» بقول عبد مناف بن ربيع الهذلي:

حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي قُتَائِدَةٍ شَلاً كَمَا تَطْرُدُ الجَمَّالَةُ الشُّرُدَا

فـ«إذا» هنا زائدة، أي: حتى أسلكوهم. وكذلك استدل بقول الأسود بن يعفر[1]:

فَإِذَا وَذَلِكَ لا مَهَاهَ لِذِكْرِهِ وَالدَّهْرُ يُعْقِبُ صَالِحاً بِفَسَادِ

ومعناه: وذلك لا مهاه لذكره، أي: لا طعم ولا فضل[2]. وتبعه ابن قتيبة في القول بزيادة «إذ»[3]. وقد خرج أبو عبيدة على زيادة «إذ» بعض آيات القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلمَلاَئِكَةِ اسْجُدُوا﴾[4]، قال: «معناه: وقلنا للملائكة. وإذ من حروف الزوائد»[5]، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ﴾[6]، قال: «معناها: قالت امرأة عمران»[7]، وقد رد النحاس قول أبي عبيدة بزيادة «إذ» قال: وهذا خطأ؛ لأن «إذ» اسم وهو ظرف زمان»[8]. وبمثل قول النحاس يمكن الرد على قول أبي عبيدة بزيادة «إذا»، فهي اسم يدل على اسميته دلالته على الزمان دون تعرض للحدث، ويخبر به عن الفعل[9].

(١) الضبي، المفضل بن محمد، المفضليات، ص: ٢٢٠، تحقيق وشرح، أحمد محمد شاكر وزميله، ط ٥، دار المعارف بمصر، وانظر كذلك لسان العرب ج ١٣، /٥٤٢.

(٢) مجاز القرآن، ج ١، ص: ٣٧.

(٣) مغني اللبيب، ص: ١١٦.

(٤) سورة البقرة، آية: ٣٤.

(٥) مجاز القرآن ج ١، ص: ٣٦.

(٦) سورة آل عمران، آية: ٣٥.

(٧) مجاز القرآن ج ١، ص: ٩٠.

(٨) معاني القرآن ج ١، ص: ١٥٦.

(٩) ارتشاف الضرب ج٢، ص: ٢٣٧.

المسألة الثالثة: دلالة «ما» الموصولة.

يرى أبو عبيدة أن «ما» الموصولة تقع على آحاد من يعقل مطلقاً[١]، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ والأُنْثَى ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَ ﴾[٣] قال: « هي - يعني «ما» - في هذه المواضع بمعنى من »[٤]، وإلى مثل هذا الرأي ذهب ابن درستويه (ت ٣٤٧هـ)، ومكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، وابن خروف (ت ٦٠٩هـ)[٥]. والغالب في «ما» عند الجمهور وقوعها على غير العاقل، وقد تقع للعاقل نادراً.

المسألة الرابعة: تقديم الظرف أو المعمول على جواب القسم.

في جواب القسم المقرون باللام داخلة على المضارع المؤكد بالنون أجاز أبو عبيدة أن يتقدم معمول لما بعدها عليها ظرفاً كان أو مفعولاً، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿ قَالَ فَالحَقُّ وَالحَقَّ أَقُولُ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾[٦]، فالحق الأولى منصوبة بـ (لأملأن)، كأنه قال: لأملأن جهنم حقاً[٧]، وبمثل هذا الرأي قال الفراء مستدلاً بالآية ذاتها[٨]. وجمهور النحاة لا يجيزون ذلك مطلقاً[٩]، ورد أبو حيان استدلال أبي عبيدة والفراء بالآية قال: « والصواب - يعني الحق الأولى - منصوب بفعل القسم »[١٠].

(١) همع الهوامع ج ١، ص: ٣١٥.

(٢) سورة الليل، آية: ٣.

(٣) سورة الشمس، آية: ٥.

(٤) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، حروف المعاني، ص: ٦٠، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط ٢ عام ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٥) ارتشاف الضرب ج ١، ص: ٥٤٧، والهمع ج ١، ص: ٣١٥.

(٦) سورة ص، آية: ٨٤-٨٥.

(٧) ارتشاف الضرب ج ٢، ص: ٤٩٢-٤٩٣، والهمع ج ٤، ص: ٢٥٥.

(٨) همع الهوامع ج ٤، ص: ٢٥٥.

(٩) ارتشاف الضرب ج ٢، ص: ٤٩٣.

(١٠) المرجع السابق ج ٢، ص: ٤٩٣.

المسألة الخامسة: الاسم الواقع بعد الواو.

للاسم الواقع بعد «الواو» خمس حالات: وجوب العطف، أو رجحانه، وجوب المفعول معه، أو رجحانه، أو امتناعهما(١)، وفي حالة الامتناع يرى أبو عبيدة أن ما بعد «الواو» معطوف، وذلك على تأويل العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما، أي: على المعطوف والمعطوف عليه. وإلى مثل هذا الرأي ذهب الجرمي (ت ٢٢٥هـ) والمازني والمبرد والأصمعي واليزيدي(٢). فقوله تعالى: ﴿والَّذِينَ تَبَوَّؤُا الدَّارَ وَالإِيمَانَ﴾(٣)، يؤول الفعل (تبوأ) بمعنى (آثر)، أي: آثروا الدار والإيمان. وذهب الفارسي في جماعة من البصريين، والفراء في جماعة من الكوفيين إلى أن ما ورد من ذلك إنما يحمل على إضمار فعل لتعذر العطف(٤)، فيكون التقدير في الآية السابقة: تبوءوا الدار واعتقدوا الإيمان.

المسألة السادسة: حذف الشرط وجوابه.

ذهب أبو عبيدة إلى جواز حذف الشرط وجوابه، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿فَآمِنُوا خَيْراً لَّكُمْ﴾(٥)، قال: «نصب على ضمير جواب يكن خيراً لكم وكذلك كل أمر ونهي»(٦)، وقد وافقه على ذلك الكسائي(٧)، وقد خطَّأ هذا الرأي المبرد، قال: «هذا خطأ؛ لأنه لا يضمر الشرط وجوابه، وهذا لا يوجد في كلام العرب»(٨). وتخريج الآية على مذهب سيبويه بأن كلمة (خيراً) مفعول به لفعل محذوف تقديره: فآمنوا وآتوا خيراً لكم(٩)، وحذف الفعل شائع في كلام العرب.

(١) أوضح المسالك ج ٢، ص: ٢٤٣ - ٢٤٥.

(٢) المرجع السابق ج ٢، ص: ٢٤٩.

(٣) سورة الحشر، آية: ٩.

(٤) ارتشاف الضرب ج ٢، ص: ٦٣٥.

(٥) سورة النساء، آية: ١٧٠.

(٦) مجاز القرآن ج ١، ص: ١٤٣.

(٧) ارتشاف الضرب ج ٢، ص: ٢٧٩.

(٨) إعراب القرآن للنحاس ج ١، ص: ٤٧٥ - ٤٧٦.

(٩) المرجع السابق ج ١، ص: ٤٧٥.

المسألة السابعة: نداء «ابن آدم».

ذهب أبو عبيدة إلى أن أصل التركيب (يا ابن أمي) بفتح ما قبل ياء المتكلم، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها، فانقلبت ألفاً فحذفت لكثرة الاستعمال (يا ابن أم). ووجه جواز حذفها أن التي انقلبت عنها، وهي الياء يجوز حذفها، فكذلك يجوز حذف ما انقلبت عنه وهي الألف، وهذا الرأي قال به كذلك الكسائي والفراء[1]. ومذهب سيبويه والبصريين إذا أضيفت (ابن) أو (ابنة) إلى (أم) و (عم) مضافاً إلى ياء المتكلم: (يا ابن أمي) تستعمل دون ياء بفتح الميم، وحجتهم: أنهما جعلا اسماً واحداً مركباً كبعلبك. وبني على الفتح (يا ابن أم)[2].

المسألة الثامنة: سبحان.

يرى أبو عبيدة أن لفظ (سبحان) انتصب على النداء، وكأنه قال: يا سبحان الله[3]. وذهب جمهور النحاة إلى أن (سبحان) انتصب على المصدر، كأنه وضع موضع سبحت الله تسبيحاً، وهو معرفة إذا أفرد[4]، وحكى سيبويه: أن بعض العرب ينكِّره فيقولون: (سبحاناً) بالتنوين[5].

المسألة التاسعة: إضافة العدد إلى ما هو دونه.

قصر جمهور النحاة هذه الحالة على ما دون العشرة من العدد، فيضاف على العدد الذي هو منه، نحو قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَجْوَى ثَلاَثَةٍ إِلاَّ هُوَ

(١) ارتشاف الضرب ج ٣، ص: ١٣٧.

(٢) المرجع السابق، ج٣، ص: ١٣٦ - ١٣٧.

(٣) القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج ٢، ص: ٢٤، تحقيق: ياسين محمد السواس، ط ٢، دار المأمون للتراث - دمشق.

(٤) المرجع السابق ج٢، ص: ٢٤.

(٥) كتاب سيبويه ج ١، ص: ٣٢٤ - ٣٢٦.

رَابِعُهُمْ﴾[1]. أي: ربَّعهم. وذهب أبو عبيدة إلى تجاوز العشرة إلى المائة[2]. تقول: كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم، أي: صرت بهم تمام الثلاثين، وكانوا تسعة وثلاثين فربَّعتهم، أي: صرت بهم تمام الأربعين.

المسألة العاشرة: العطف بـ«لا» بعد «غير».

أجاز أبو عبيدة العطف بـ«لا» بعد غير إذا كانت استثناء[3]، نحو قولنا: جاءوا غير زيد ولا عمرو، وأجاز هذا أيضاً الأخفش وابن السراج (ت ٣١٦هـ) والزجاج (ت ٣١١ هـ) والفارسي والرماني. وهو إما على تقدير زيادة «لا»، وإما على الحمل على المعنى؛ لأن الاستثناء في معنى النفي، فقولنا: جاء القوم إلا زيداً، في معنى جاء القوم لا زيد معهم. وخالف في هذه المسألة الفراء وثعلب فذهبا إلى المنع[4]، فلا يقال: جاءني القوم غير زيد ولا عمرو، كما لا يقال: جاء القوم إلا زيداً ولا عمراً.

المسألة الحادية عشرة: استثناء المساوي والأكثر.

ذهب أبو عبيدة إلى جواز كون المستثنى مساوياً المستثنى منه أو أكثر، وأجاز ذلك الكوفيون والسيرافي، واختاره ابن خروف والشلوبين وابن مالك[5]، وخرجوا عليه الحديث القدسي: «.... كلكم جائع إلا من أطعمته....»[6]، والمطعمون أكثر من الجائعين. ومنع ذلك البصريون، واختاره ابن عصفور والأبذي[7]. فلا

(١) سورة المجادلة، آية: ٧.

(٢) الخوارزمي، القاسم بن الحسين، شرح المفصل في صنعة الإعراب، ج ٣، ص: ٦١ - ٦٢، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، ط ١ عام ١٩٩٠م، دار الغرب الإسلامي - بيروت.

(٣) ارتشاف الضرب ج ٢، ص: ٣٢٤.

(٤) همع الهوامع ج ٣، ص: ٢٨٠.

(٥) المرجع السابق ج ٣، ص: ٢٨٠.

(٦) المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي، مختصر صحيح مسلم، ص: ٤٨٣، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ط ٣ عام ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، المكتب الإسلامي - دمشق.

(٧) همع الهوامع ج ٣، ص: ٢٦٨.

يقال: أفرضته مائة إلا تسعين.

إن آراء أبي عبيدة النحوية التي عرضت في هذا البحث، والتي خالف فيها الجمهور، تعكس لنا ملمحاً مهماً من ملامح حركة علم النحو في القرن الثاني الهجري، فهي حركة ملآى باختلاف الآراء. ولاستكمال ملامح هذه الحركة النحوية نرى أن يوجه الباحثون في تاريخ النحو العربي جهودهم نحو بحث الجانب العلمي عند نحاة القرن الأول والثاني الهجريين؛ لأن هؤلاء النحاة أكثر معايشة للغة القبائل المحكية، فهم يرقبون الأداء ويرصدون الظواهر اللغوية، وبعبارة أخرى، إن تتبع هذه الآراء يهدف إلى تحقيق أمرين، الأول: هو ما ذكرناه آنفاً، فهو من خلالها نقف على حركة علم النحو، وكذلك يؤصل لكثير من المسائل النحوية التي نشأت بعد ذلك الزمن. والثاني: أن من خلال مرويات هؤلاء النحويين للنصوص المحكية عن قبائل هذه الفترة يساعد الباحثين على معرفة صور السلوك الكلامي للجماعة اللغوية في القرنين الهجريين الأول والثاني، وهي وإن كانت معرفة ناقصة إلا أنه لا غنى عنها، وهي ناقصة؛ لأنها لا تنقل الملامح التطريزية أو السمات فوق المقطعية (Suprasegmental) مثل: النبر والإيقاع والتنغيم. والإشارات المعلغوية (Paralinguistic Signuls) مثل: تغيير تعبيرات الوجه، وحركة اليد، وغمزات العينين، إلى غير ذلك من الحركات التي تصحب الأداء اللغوي.

المصادر والمراجع

* ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ـ **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط ١ عام ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م ـ مكتبة المنار، الزرقاء ـ الأردن.
* البغدادي، أحمد بن علي الخطيب، **تاريخ بغداد**، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان.
* البغدادي، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب**، ط ١، دار صادر ـ بيروت.
* الجمحي، محمد بن سلام، **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني ـ القاهرة.
* ابن حجر، امرؤ القيس بن حجر، **ديوان امرئ القيس**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٣، دار المعارف ـ مصر.
* أبو حيان، محمد بن يوسف،
ـ **تذكرة النحاة**، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، ط ١ عام ١٤٠٦هـ /١٩٨٦م، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.
ـ **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: مصطفى أحمد النحاس، ط ١ عام ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، مطبعة النسر الذهبي.
* ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، ط ١ عام ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م، دار صادر ـ بيروت.
* الخوارزمي، القاسم بن الحسين، **شرح المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، ط ١ عام ١٩٩٠م دار الغرب الإسلامي، بيروت.
* الداوودي، محمد بن علي بن أحمد، **طبقات المفسرين**، ط١ عام ١٤٠٣هـ/

١٩٨٣م، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

* الرماني، علي بن عيسى، **معاني الحروف**، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط ٢ عام ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، دار الشرق ـ جدة.
* الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢ دار المعارف ـ مصر.
* الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق،

ـ **مجالس العلماء**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط ٢ عام ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، مكتبة الخانجي بالقاهرة ـ دار الرفاعي بالرياض.

ـ **حروف المعاني**، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط ٢ عام ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

* سيبويه، عمرو بن بشر بن قنبر، **الكتاب** ، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب ـ بيروت.
* السيرافي، الحسن بن عبد الله ـ **أخبار النحويين واللغويين**، تحقيق: طه الزيني وزميله، ط ١ عام ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م، ملتزم الطبع والنشر: مصطفى البابي الحلبي بمصر.
* السيوطي، جلال الدين، **همع الهوامع**، تحقيق: عبد السلام هارون وزميله، طبع عام ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٥م، دار البحوث العلمية ـ الكويت.
* الشلوبين، عمر بن محمد بن عمر، **شرح المقدمة الجزولية الكبير** ، تحقيق: تركي بن سهو العتيبي ط ١ عام ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م، مكتبة الرشد ـ الرياض.
* الصبان، محمد بن علي، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وأولاده.

* ضيف، شوقي، **المدارس النحوية**، ط ٧، دار المعارف ـ مصر.
* أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، **مراتب النحويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر.
* أبو عبيدة، معمر بن المثنى، **مجاز القرآن**، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي ـ القاهرة.
* العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، **تقريب التهذيب**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.
* الفراء، يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، ط ٢ عام ١٩٨٠م عالم الكتب، بيروت.
* القيسي، مكي بن أبي طالب، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: ياسين محمد السواس، ط ٢، دار المأمون للتراث ـ دمشق.
* المرادي، الحسن بن قاسم، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة وزميله، ط ٢ عام ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.
* مصطفى، إبراهيم، **إحياء النحو**، ط عام ١٩٥٩م، لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة.
* المطعني، عبد العظيم، **المجاز في اللغة والقرآن بين الإجازة والمنع**، ط ١، مكتبة وهبة ـ القاهرة.
* المعري، المفضل بن محمد بن مسعر، **تاريخ العلماء النحويين**، تحقيق: عبدالفتاح محمد الحلو، ط عام ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، طباعة ونشر: إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض.
* المالقي، أحمد بن عبد النور، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

* النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني ـ بغداد.
* ابن النديم، محمد بن إسحاق، **الفهرست**، تعليق: إبراهيم رمضان، ط ١ عام ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م، دار المعرفة ـ بيروت.
* الهروي، علي بن محمد، **الأزهية في علم الحروف**، تحقيق: عبد المعين الملوحي، طبع عام ١٣٩١هـ / ١٩٧١م ـ دمشق.
* ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف:
ـ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٥ عام ١٣٨٦هـ / ١٩٦٧م، مطبعة السعادة ـ مصر.
ـ **مغني اللبيب**، تحقيق: مازن المبارك وزميله، ط ٥، عام ١٩٧٩م، دار الفكر ـ بيروت.
* إلياس، منى، **القياس في النحو**، ط ١ عام ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٠م، دار الفكر ـ دمشق.
* آل ياسين، محمد حسين، **الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث**، ط ١ عام ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م، دار مكتبة الحياة، بيروت.